



## أموال الضرائب الفلسطينية في قوائم الأسرى والاعتقال الإداري بإسرائيل

### د. سامي ميخاري

ثمة أحداث وأخبار يومية تطفو على السطح وتتربع على صدارة المشهد، تُلح عليّ بالسؤال ذاته: هل فعلاً نحن نعيش في القرن الحادي والعشرين للميلاد؟ هل انتهى زمن الرّق والاستعباد؟ وهل انقضت عصور الإقطاع إلى غير رجعة؟ أم إن العقوبات الجماعية واستعباد شعب بأكمله تحت سيف لقمه العيش الذليلة ما زال قائماً؟ وهذا الموضوع يعيدنا مجدداً إلى آفاق تلك العلاقة اللصيقة بين السياسة والاقتصاد، وكيف أن كلاهما يكمن في تفاصيل الآخر.

أموال الضرائب التي تجيبها إسرائيل عبر المعابر الحدودية ومجالات أخرى فيها حق معلوم للجانب الفلسطيني، وهي مقسومة بحسب ملحقات عملية التسوية فيما يعرف بالبروتوكول الاقتصادي، أو اتفاقية باريس الاقتصادية، وهذه الأموال تشكل ثلث موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية تقريباً، لها في كل عام تقريباً فصل من فصول المشهد، وكأنها معتقل إداري لدى إسرائيل يتم تجديد حبسه بين الفينة والأخرى كلما تعثرت العلاقات المتعثرة أصلاً، وكلما رغب الإسرائيلي في معاقبة الفلسطينيين على نتائج انتخابات أو على موقف سياسي ابتزازي أو على عمل تصعيدي من طرف من أطراف الفصائل الفلسطينية فيما يكرس نهج العقوبات الجماعية لأن هذه الأموال تسهم بشكل كبير في مقدرة الحكومة الفلسطينية على دفع الرواتب التي هي رئة الانتعاش الاقتصادي ودفقة الدم الكبرى التي تبقى الإنسان الفلسطيني في الأرض المحتلة قادراً على الاحتفاظ بنصيب من العيش ولو كان مقيتاً.

إن حجب هذه الأموال التي هي حق فلسطيني ومنصوص عليه في الاتفاقات المبرمة لا يحقق أية نتيجة مرجوة لإسرائيل، سوى المزيد من معاقبة الأبرياء والاعتداء على لقمه عيش الأطفال والنساء والشيوخ والناس عامة، ومن الواضح أنه انتهاك صارخ للمواثيق الدولية والقانون العالمي الذي لا يشمل إسرائيل دائماً وهذه المخالفات القانونية ستظل تحشر إسرائيل في زاوية العزلة الدولية والخروج من قافلة الدول المتحضرة التي تجاوزت هذه العقلية الاستبدادية منذ زمن طويل وأن ما كان بإمكان إسرائيل أن تفعله في العقود الماضية لم يعد مجدياً في رحاب النهضة الشبابية والتغيرات الدولية التي تفرز خصماً عنيداً لا يستكين للجوع ولا يخز ذليلاً أمام آلة البطش وفي

الوقت الذي تتفكك فيه منظومة الاستبداد التاريخية ترجع إسرائيل قروناً للوراء وهي ما زالت تعامل الشعب العريق صاحب الأرض معاملة القطيع من الأغنام الذي تطعمه وتجوعه متى تشاء .

فيما تمنع حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف في ابتزاز الشعب الفلسطيني الراحل تحت نير الاحتلال وإجراءاته التعسفية منذ عقود من الزمان، تكرر إسرائيل مجدداً سياسة فاشلة أفضت إلى الفشل حسب تجارب الغرب عندما أمعن في محاصرة شعوب المنطقة وأعمل فيها آلة الدمار الرهيبة فكان نتاج ذلك المزيد من العنف ومن التوتر ومن الدماء والذي يفهم الدرس جيداً يعلم تمام العلم بأن الضغط يولد الانفجار وأن العنف يُقابل بمزيد من العنف، وأنه لا بديل عن نيل الحقوق لتمر عجلة الحياة الخالية من الدمار الشامل، فالتجارب الحية تؤكد أن الانتعاش الاقتصادي وفك أغلال القيود هو الذي يؤدي إلى التهدئة وإلى السلام فالنمو الاقتصادي مفتاح الهدوء ومفتاح الاستقرار ومفتاح الحل ولكن المزيد من القهر والتجويع والحصار وحبس الأموال وقطع الرواتب لا يؤدي إلا إلى ردة الفعل التي لن تكون في صالح حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل كما أثبتت التجارب.

ولا يخطرن ببال أحد أن حجب أموال عائدات الضرائب الفلسطينية وحده في جعبة هذه الحكومة بل هو مرتبط ارتباطاً وثيق الصلة برزمة إجراءات تسعى إليها إسرائيل اتجاه لقمة العيش الفلسطينية مثل التوجه نحو استبدال العمال الفلسطينيين في إسرائيل واستقدام عمال صينيين بدلاً منهم الأمر الذي سيفاقم الأزمة ويعمق الفجوة ويكسر الصدام الذي تسعى إليه إسرائيل سعياً حثيثاً.

وفي ظل العجز العربي كله والتواطؤ العالمي في معظمه سيظل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت كابوس الفقر والتجويع الممنهج من أجل رفع الراية البيضاء والتنازل التام مجاناً، لكن يتوجب على الساسة والقادة في إسرائيل أن يرجعوا بنظرة إلى الوراثة فيدركوا بأن التجارب السابقة في هذا المضمار لم تأت بخير لهم وللمنطقة وبأن صاحب الحق سيظل على حقة ولو مات جوعاً فإلى متى يظل معول التطرف يهدم كل بنيان بينه الطامحون للحرية والكرامة والعيش الكريم؟